

الضمانات القانونية والحماية الاجتماعية للمرأة البحارة في ظل القانون البحري الجزائري
Legal Guarantees and Social Protection for Women Seafarers
Under Algerian Maritime Law
Garanties Légales Et Protection Sociale De Femmes Marines
En Droit Maritime Algérien

برياني سمية

ماستر حقوق تخصص دولة ومؤسسات عمومية

مخبر قانون النقل والنشاطات المينائية

إطار بالمدرسة الوطنية العليا للبحرية بوسماعيل - الجزائر

soumya95sousou@gmail.com

تاريخ النشر : 2023/03/31

تاريخ القبول : 2022/11/20

تاريخ الإرسال : 2022/10/18

للإحالة لهذا المقال :

برياني سمية : " الضمانات القانونية والحماية الاجتماعية للمرأة البحارة في ظل القانون البحري الجزائري "، مجلة قانون النقل والنشاطات المينائية، المجلد 10، عدد خاص، السنة 2023. ص ص (20-37).

المقال متوفر عبر الرابط :

www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/164

الملخص :

يهدف في هذا المقال إلى البحث في الضمانات القانونية والحماية الصحية على متن السفن للعمال البحارة ونخص به المرأة البحارة ' Women Maritimes ' وفق عقود العمل البحرية و أهمها ضمان الأجور المستحقة للعمال البحارة و ضمان الرعاية الطبية وال ضمان الاجتماعي وتدابير الوقاية من الحوادث التي أقرتها لاتفاقية الدولية للعمل البحري لسنة 2006 ، و لأنه و بطبيعة الحال تفرض طبيعة العمل البحري تقديم خدمة طبية على متن السفينة لذلك يقع على عاتق المجهز الالتزام بعلاج البحارة وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لهم ، فالمشرع الجزائري كرس للمرأة عدة حقوق في مجال العمل منها الحق في المساواة والسلامة الجسدية إضافة إلى الحق في التعطية الاجتماعية، إلا أنه لم يتوقف عند هذا الحد إنما أنشأ أجهزة إدارية وأخرى قضائية

لحفاظ عليها أو استرجاعها في حالة التعدي عليها مما دفعنا الأمر للبحث عن فيما كان القانون البحري الجزائري أو غيره من الاتفاقيات الدولية وغيرها من الاتفاقيات ... إذ كانت أقرت للمرأة البحارة ضمانات قانونية و حماية اجتماعية خاصة تخص بها عن الرجل البحار فكان لابد من تقسيم المقال إلى ثلاثة مباحث في المبحث الأول الإطار التاريخي لإدماج العنصر النسواني في شتى ميدان القطاع البحري التجاري، في المبحث الثاني تطرقنا إلى الحماية الاجتماعية والصحية للمرأة البحارة .

الكلمات المفتاحية: الصحة البحرية، المرأة البحارة ، الضمان الاجتماعي للمرأة البحارة، الوقاية من حوادث البحرية، القانون البحري الجزائري، العنصر النسواني ، الرجل البحار.

Abstract :

The objective of this article is to investigate legal safeguards and health protection on board ships for seafarers, including seafarers "Women Maritimes" in accordance with maritime labour contracts, the most important of which is to guarantee the wages owed to seafarers and to ensure medical care, social security and accident prevention measures approved by the International Maritime Labour Convention for 2006. Women's rights in the field of employment are enshrined in Algerian legislation, including the right to equality and physical integrity, as well as the right to social coverage.

However, it did not stop there but established administrative and judicial bodies to preserve or retrieve them in case of infringement, which led us to search for what was Algerian maritime law or other international and other conventions... Women seafarers have recognized special social safeguards and protection for men seafarers. The article has to be divided into three investigators in the first research. The historical framework for the integration of the feminist component in the various fields of the commercial maritime sector. In the second study, we have addressed the social and health protection of women seafarers.

Key words : Maritime health, women seafarers, social security for women

seafarers, prevention of marine accidents, Algerian maritime law, female component, man seafarers.

مقدمة :

عرف المجتمع الجزائري ومنذ فجر الاستقلال تحولات سياسية واقتصادية واسعة إضافة إلى مجموعة من التغيرات الاجتماعية والثقافية وحتى الأعراف منها والتي أدت بدورها إلى قفزة لا نقول عنها جذرية بقدر ما هي جوهرية في واقع المجتمع الجزائري الذي يعتبر منطلق بناء الأسرة كسائر باقي المجتمعات من خلال بروز قيم جديدة مما أدى إلى دفعها أمام ظروف العصر والاحتياجات التي لا تزال إلى يومنا هذا في تطور مستمر عبر العصور، فلقد هيمن العنصر الذكوري في شتى المجالات لا سيما المجال البحري والذي لا تكاد تذكر فيه المرأة تاريخيا باتتا إلا إشارات في كتب المؤرخين فإوجب على المنظمة البحرية الدولية أن تفتح أفاق واسعة لجلب جديد من العنصر النسواني بحيث أثناء اجتماعها في دورتها 120 بمقر لندن وتحت شعار "إدراج المرأة في المجتمع البحري" كموضوع اليوم العاكس للتجارة والتي جاءت بنتائج ترسو في أهمية المساواة بين الجنسين.

ويذكر أن المنظمة البحرية الدولية كانت في طليعة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي شكلت برنامجاً عالمياً يعرف باسم إدماج المرأة في القطاع البحري، نفذته على عدة مراحل، ووضع إطار مؤسسي لإدراج بعد جنساني في سياسات وإجراءات المنظمة البحرية الدولية، مع قرارات اعتمدت لضمان الوصول إلى التدريب البحري وفرص العمل للمرأة في القطاع البحري واليوم، أصبحت المرأة في البرنامج البحري قوية، حيث تعمل اليوم خريجات من معاهد التدريب العالمية التابعة للمنظمة البحرية الدولية والجامعة البحرية العالمية (WMU) والمعهد الدولي للقانون البحري (IMLI) كمديرين بحريين وصناع قرار (، 2010)، والمدرسة الوطنية العليا للبحرية الجزائرية كمثال، كما تدعم المنظمة البحرية الدولية إدماج المرأة من خلال المنح الدراسية الخاصة بالجنسين، وذلك عن طريق تسهيل الوصول إلى التدريب التقني الرفيع المستوى للنساء في القطاع البحري في البلدان النامية ودعمت المنظمة البحرية الدولية إنشاء سبع رابطات إقليمية

للنساء في القطاع البحري، عبر أفريقيا، وآسيا، ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا اللاتينية، والشرق العربي ودول الخليج، وجزر المحيط الهادي، وبدأ برنامج جنساني للمنظمة البحرية الدولية في عام 1988 ففي ذلك الوقت، لم يكن هناك سوى عدد قليل من معاهد التدريب البحري التي فتحت أبوابها أمام الطالبات. وقد ساعد برنامج المساواة بين الجنسين وبناء القدرات في المنظمة على وضع إطار مؤسسي لإدراج البعد لجنساني في سياسات المنظمة وإجراءاتها.

وتشير إحصائيات الجنسية بالعالم ما يعادل ذكر واحد (01) تقابله (خمس) 05 إناث حسب قاعدة بيانات البنك الدولي 2020، أي ما يقارب 2.2 مليار ذكر في العام مقابل 5.6 مليار أنثى والمعطيات في تزايد مستمر ومشيرة في هذا الصدد التقارير الدولية إلى أن النساء تمثل اليوم نسبة 2 % من إجمالي 1.2 مليون بحار في العالم.

وفي إطار قطاع النقل البحري التي يسيطر العنصر الذكوري عليها، تعمل المنظمة البحرية الدولية بتقاني لمساعدة ذلك القطاع على التحسن والتطور ودعم المرأة بما يحقق تمثيل لها ما يتوافق مع التوقعات المنتظرة للقرن الـ 21 وما يليه، بحيث أنه نجد المشرع الجزائري أقر في سنه للقانون البحري إلى إلزامية توفير الأمن وحماية قانونية واجتماعية لصحة البحارة وذلك نظرا لخصوصية العمل البحري وخطورة البيئة البحرية والتي جعلت من موضوع عقد العمل البحري من المواضيع المهمة والتي تفرض نفسها وبقوة على الساحة العلمية، أما فيما يخص إدماج المرأة في القطاع البحري الجزائري (أخذنا كمثال فتح المجال لجيل جديد من فئة الإناث على مستوى المدرسة الوطنية العليا للبحرية- بواسماعيل).

بحيث يهدف هذا المقال إلى البحث في الضمانات القانونية والحماية الصحية على متن السفن للعمال البحارة وبالتحديد المرأة البحارة وفقا للقانون البحري الجزائري و عقود العمل البحرية وأهمها الحماية الاجتماعية.

مجتمع الدراسة: المرأة البحارة في القطاع البحري "الجزائري".

منهج الدراسة : وباعتبار هذا العمل هو عبارة عن دراسة وصفية تحليلية في مجال العمل

البحري اتبعنا المنهج التاريخي لإبراز أهم التطورات التاريخية و المتعلقة بإدماج المرأة في القطاع البحري واعتمدنا كذلك على المنهج التحليلي الوصفي لتحليل النصوص القانونية المتعلقة بالحماية الاجتماعية للمرأة البحارة وكذلك المنهج المقارن بصورة قليلة لتحليل القوانين الجزائية والاتفاقيات الدولية فيما يخص الحماية الاجتماعية للمرأة البحارة مع القيام بدراسة ميدانية (على مستوى المدرسة الوطنية العليا للبحرية- بواسماعيل) ولهذا قمنا بإنجاز استبيان يحمل مجموعة من الأسئلة تخدم موضوع دراستنا وللإجابة على الإشكالية المطروحة تابعنا خطة بحث ثنائية مكونة من مبحثين في المبحث الأول تناولنا الإطار التاريخي لإدماج العنصر النسائي في ميدان القطاع البحري التجاري أما المبحث الثاني تناولنا فيه الحماية الاجتماعية والصحية للمرأة البحارة.

أسباب اختيار الموضوع :

بما أن هذا العمل هو في موقع ميدان موضوع الدراسة بحد ذاته من حيث عينة الدراسة وخاصة فئة النسوة، ومن حيث التطلعات اليومية على هذه الفئة في مجال قطاع عملي مما دفع الأمر بي لاختيار هذا الموضوع لإعطاء نظرة وتقدير على العموم على مجهودات فئة النسوة في مجال القطاع البحري وذلك لإبراز النقاط الآتية :

- إبراز مدى افتقار القانون الجزائري البحري لتحقيق ضمانات صحية واجتماعية للمرأة البحارة .
- الصعوبات والعراقيل التي تواجه المرأة البحارة .
- الفروق الأدائية بين الجنسين في مجال الصناعة البحرية .
- علاقة بين الرضا الوظيفي للعنصر النسوي في مجال الصناعة البحرية و الحوافز الممنوحة .

إجراءات الدراسة :

من خلال اختيار الموضوع و أخذ بالأسباب التي دفعت بنا لاختيار موضوعنا اتخذنا المرأة البحارة الجزائرية (العاملات على مستوى الشركات البحرية التجارية) و طالبات المدرسة الوطنية العليا للبحرية – ببواسماعيل كعينة مع انجاز استبيان يضم بعض الأسئلة والتي من خلالها جمعنا المعلومات المراد الحصول عليها في دراستنا هذه .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في ملاحظتنا أن اهتمام النساء بهذه المهنة يتزايد عامًا بعد عام ، وذلك بالنظر إلى العدد الكبير للطالبات اللواتي يجتزن امتحان القبول في المدرسة الوطنية العليا للبحرية ENSM ، لهذا الغرض اخترنا التعامل مع تأثير وجود البحارة الإناث على متن السفن الجزائرية بشأن السلامة البحرية والحياة على متنها.

ومنه نطرح الإشكالية الآتية : ما هي الضمانات القانونية والحماية الاجتماعية للمرأة البحارة في ظل القانون الجزائري ؟

المبحث الأول : الإطار التاريخي لإدماج العنصر النسواني في شتى ميدان القطاع البحري التجاري

لعدة قرون، كان مجال العمل في القطاع البحري معترفًا به في المجتمع والذي يسيطر عليه الرجال وحدهم، وعلى الرغم من وجود النساء العاملات، فقد كانوا في الغالب في ضفاف التهميش، ففي القرن التاسع عشر ، كانت الطريقة الوحيدة لمعظم النساء للمشاركة و الولوج إلى القطاع البحري في طاقم السفينة التجارية عن طريق الزواج أو كونها ابنة القبطان و كان من الممكن أن تتعلم الملاحة من زوجها أو من أحد الضباط نعم كانت مهتمة ، وإذا سمح لها القبطان، يمكنها المساعدة في توجيه السفينة و يمكن للقبطان أن يوظف زوجته كضابط ومنذ القرن العشرين انضم عدد كبير من النساء إلى البحرية الوطنية و التجارة البحرية و كان لدى النساء انطباع خاطئ بأن دخولهن محظور يشبه غزو منطقة التي يهيمن عليها الذكور تمامًا في القطاع البحري لم يقبل الرجال اندماج المرأة في هذا القطاع وتعتبر عدد النساء اللواتي يعملن

على متن السفن التجارية نسبة منخفضة ، على الرغم من ارتفاعها خلال السنوات العشر الماضية فتعتبر تفسير هذه الزيادة من خلال الجهود المبذولة لتعزيز دور المرأة في حين تبنت المنظمة البحرية الدولية نهجًا استراتيجيًا هدفه أن تحل المرأة مكانها والاعتراف بها ونجد رابطة المرأة العربية AWIMA والتي تهدف لسد الفجوة في التطوير الوظيفي للمرأة في مجال العمل في القطاع البحري وهذا لتوفير فرصة زيادة الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وتسلط الضوء على أهمية مساهمة المرأة في القطاع البحري كأصحاب مصلحة رئيسيين في القطاع البحري (دومبيا، 2012).

فحسب آخر إحصائيات منظمة العمل الدولية ، تمثل النساء حوالي 47.3٪ من السكان النشطين في العالم في 2019 ، منهم الجزائر 17٪ بحسب منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية ، هناك ما يقرب من 1.25 مليون بحار يعملون على متن السفن يمثل الرجال، والنساء 2٪ ، لذا سيكون هناك 23000 من النساء البحارة يشاركن في القوى العاملة النسائية ، وغالبيتهم تعمل على السفن السياحية، فإن القائدات ورئيسات المهندسين هن نادرًا ، من الشائع أن يشغلوا منصب الضابط ومع ذلك ، و بشكل عام تم العثور على الجنس الأنثوي أكثر بكثير في خدمة الفنادق على سفن الركاب ((A1147(31)، 2019).

المرأة البحارة في الجزائر

الجزائر بلد محافظ ، تاريخيا كانت المرأة الجزائرية تمارس فقط المهن الأنثوية، إذا كان يمكنك تسميتها بخياطة أو طبخة و تقريبا من المستحيل أن تمارس المرأة الجزائرية أي مهنة يهيمن عليها الرجال، ومن خلال حرب التحرير الوطني تقاسمت النساء السلاح مع إخوانهن الرجال، وفي القرن الحادي والعشرين ، نزلت نساؤنا إلى البحر منذ حوالي خمسة عشر عامًا ، انضمت البحارة الأوائل إلى البحرية التجارية الجزائرية.

ففي 2003 شهدت المدرسة الوطنية العليا للبحرية – بواسماعيل " ENSM " إطلاق أول طالبة ضابطة سطح السفينة في الجزائر، وفي 2010 أول طالبة ضابطة مكانيك مواجهة بذلك المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحكم مجتمعنا. و نجد عدد قليل جدا من

الجزائريات يتوجهن إلى البحر ومع ذلك نفس الشيء يحدث في العالم ، و يتساءل المرء مرارًا وتكرارًا عن قدرة المرأة لأداء وظائف معينة (،، 2010).

تواجه المرأة معوقات عديدة بشكل رئيسي القيود القانونية والحوجز الثقافية والاجتماعية التي تتحدى قدرة النساء للانضمام إلى سوق العمل على الرغم من تقدم المرأة إلى حد كبير بالمقارنة مع الرجال من حيث التحصيل الدراسي ، وهذا لا يترجم شيئاً من خلال تحسين وضعهم المهني منذ بداية الملاحة البحرية ، سيطر الجنس الذكر على البحر ومع ذلك ، فإنّ المناقشات السياسية المتعلقة بتأنيث القطاع البحري و المعززة بالتوقعات الاقتصادية التي تثبت أنه سيكون هناك نقص في الضباط في المستقبل مما لا شك فيه أنه في أكثر من خمسين (50) سنة كان عدد البحارة من النساء في ازدياد، مما أدى إلى تغييرات قانونية، على الرغم من ذلك بفترة وجيزة وبسبب ثقل التقاليد الاجتماعية والثقافية التي حتى يومنا هذا تعارض عمل الجنس الأنثوي في البحر (ITF, 2016) .

في الجزائر وبشكل أكثر تحديداً ، يعتبر عدد البحارة النساء من أعلى المعدلات انخفاضاً في العالم، و في كثير من الأحيان ، يتم رفض عمل المرأة بمبرر "إنها امرأة!"، "إنه مخالف لتقاليدنا "أو" لديها إعاقة في العقل أوفيمًا يخص موضوع الدين "، على الرغم من أنّ هذا الأخير يرجع إلى سوء فهم المفاهيم الدينية بينما حتى الطبييات موضع استياء في بعض المناطق ، النساء البحارة مرفوضات تماماً.

و باعتبار العمل على متن السفن التجارية يعتبر أحد أهم أخطر الوظائف، ولا تزال حتى اليوم مئات البحارة من جنسيات مختلفة ، رجال ونساء ، تبحر على متن السفن التجارية في جميع أنحاء العالم لأسابيع إلى شهور في ظل ظروف غير مواتية في بعض الأحيان في مواجهة مخاطر الحوادث والإجهاد والبعد والتمييز و التحرش، فهم يعملون معاً لإنجاز مهامهم وفقاً لجدول زمني العمل والراحة وذلك لضمان سلامتهم وسلامة السفينة.

و على الرغم من أن معدل المخاطر مرتفع في القطاع البحري ، إلا أن العديد من الرجال لا يزالون يتجهون نحو البحرية التجارية، مما يجعل هيمنتهم على القطاع ومع ذلك ، لم

نعد نستخدم الكلمة الإنجليزية "seaman" بل نتحدث عن "seafarer" ، لأنه أخيراً ، وهذا لبعض الوقت ، قررت النساء كسر الهيمنة للقطاع البحري والاندماج بدورها في البحرية التجارية برغم من أنهن يمثلون 2٪ فقط من المجتمع البحارة (أسماء، 2017).

نتيجة لذلك ، تهدف المشاريع والأعمال التي تنظمها المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية إلى تعزيز وجود النساء على متن السفن التجارية. فالمرأة في القطاع البحري ومن خلال برنامجها "المرأة في المجال البحري" اتخذت المنظمة البحرية الدولية مقاربة إستراتيجية نحو تعزيز مساهمة المرأة بوصفها صاحبة مصلحة رئيسية في القطاع البحري وفي كانون الأول/ديسمبر 2019 ، اعتمدت الجمعية المنظمة البحرية الدولية القرار A 1147/31 بشأن الحفاظ على تراث موضوع وتحقيق بيئة عمل خالية من العوائق أمام النساء في القطاع البحري.

كما حث اليوم العالمي للبحر لعام 2019 على اتخاذ المزيد من الإجراءات الحازمة في السنوات المقبلة لتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء القطاع البحري والوصول إلى بيئة خالية من العوائق (A1147(31)، 2019).

واصلت المنظمة البحرية الدولية من خلال برنامجها للتعاون التقني، تقديم الدعم المستمر لسبعة جمعيات للنساء العاملات في القطاع البحري (arabwima، 2022) (AWIMA) التي أطلقت من خلال البرنامج ، من أجل تحسين التوازن في قطاع النقل البحري بين كلا الجنسين وفي يناير 2020، أبرمت المنظمة البحرية الدولية والرابطة الدولية للنساء AWIMA و International Wista (wistainternational، 2022) في قطاع التجارة والنقل البحري على تمكين المرأة في القطاع البحري التجاري وذلك من خلال تعزيز أنشطة التعاون و تفاهم بشأن تشجيع المزيد من التنوع في المجال البحري.

كما اعتمدت المنظمة البحرية الدولية خلال اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة في دورتها (32) المنعقدة خلال الفترة من 6 – 15 ديسمبر 2021 قرارا بتحديد تاريخ 18 مايو من كل عام يوما عالميا للمرأة في القطاع البحري. يهدف قرار المنظمة إلى الاعتراف بدور

المرأة الجوهري في صناعة النقل البحري حول العالم وتمكين المرأة في العمل البحري بمختلف التخصصات، وقد دعا الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية كافة الدول الأعضاء إلى تسخير كافة الجهود للاحتفاء بالمرأة في القطاع البحري وتمكينها، وإيجاد بيئة عمل خالية من العوائق لضمان مشاركتها في تعزيز أنشطة المجتمع البحري.

في الجزائر، يسعى الجنس اللطيف إلى فرض وجوده على ظهر السفن وبالتالي يشغل التجار مناصب الضباط المسؤولين عن حراسة الجسر أو ضباط مشرفو نوبات الماكينة، بينما يهدفون إلى الانضمام إلى أقرانهم في جميع أنحاء العالم ولشغل مناصب عليا و في الواقع لم تسجل الجزائر بعد أي امرأة في قيادة سفينة تجارية .

المبحث الثاني :الحماية الاجتماعية والصحية للمرأة البحارة

تتمثل أهمية الضمان الاجتماعي للعمال البحارة استنادا إلى اللائحة 4-5 الضمان الاجتماعي من الاتفاقية الدولية للعمل البحري لسنة 2006، والتي تتعهد دول الأعضاء لاتخاذ إجراءات قانونية وفقا لنظامها التشريعي والمتعلق بهذه المسألة فرديا أو عن طريق التعاون الدولي بين الدول المعنية بالعمل البحري (الصمد، 2015) ، والتي ترمي إلى تحقيق تغطية العمال البحارة بحماية الضمان الاجتماعي الشاملة وبصورة تدريجية والتي تتمثل أهميتها في حماية هذه الفئات من المخاطر والحوادث البحرية التي تليها لصعوبة هذه الوظيفة (دومبيا، 2012).

و باعتبار عقد العمل البحري من العقود التي تتمتع بخصوصية لا مثيل لها عن باقي عقود العمل الأخرى الأمر الذي دفع بالمشروع الجزائري إلى إخضاعه إلى ازدواجية التشريعية ومن بين هذه الفئات مستخدمو الملاحة البحرية وذلك تماشيا مع التحولات الاقتصادية التي عرفت الجزائر (الصغير، 2019)، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية :

ما هي الحماية الصحية والاجتماعية التي أقرها المشروع الجزائري في قانونه البحري للمرأة البحارة على غرار غيرها من العناصر الذكوري ؟

إنّ المشرع الجزائري في تشريعه للقانون البحري لم يميز بين العنصر الذكوري والأنثوي بل جمعهما تحت اسم واحد وهو العمال البحارة وليس بالمرأة البحارة والرجل البحار ولم يخصص للمرأة البحارة حماية صحية أو اجتماعية على حدى، فهي تتمتع بنفس حقوق وواجبات الرجل البحار (أسماء، 2017).

أما الضمان الاجتماعي وحسب المادة 82 من قانون التأمينات الاجتماعية فإنّ المخاطر التي يغطيها الضمان الاجتماعي هي المرض، الولادة، العجز، الوفاة، لكل من يعمل بصفة بحار. وقبل التطرق الى كل هذه المخاطر وجب علينا الإشارة أولا إلى أنّ اتفاقية العمل البحري لسنة 2006 والتي حددت المخاطر التي يغطيها الضمان الاجتماعي وهي تسعة (الرعاية الطبية، إعانة المرض، البطالة، الشيخوخة، إعانات إصابات العمل، والإعانة العائلية، وإعانة الأمومة، العجز، وإعانة الورثة) بحيث تلتزم كل دولة عضو في الاتفاقية بتغطية على الأقل من ثلاثة مخاطر (الصمد، 2015).

أما فيما يخص العنصر الأنثوي فتتناول جانب للمرأة البحار فيما يخص تأمين على الولادة وكرس هذا الحق أيضا القانون 11-90 المتعلق بعلاقات العمل (1990، أبريل)، وهنا إجابة منا عن الحماية الصحية والاجتماعية التي أقرها المشرع الجزائري للمرأة البحارة على غرار غيرها من العنصر الذكوري والتي لا بد منها هي التأمين على الولادة (الأمومة)، عيد المرأة.

التأمين على الولادة (الأمومة) :

تعتبر عطلة الأمومة من أهم الحقوق التي منحها المشرع للمرأة العاملة، والتي تمنح لحماية أمومتها أثناء تنفيذ عقد العمل، مهما كان طبيعته سواء كان محدد المدة أو غير محدد المدة. وسعيا كذلك لإقامة التوازن بين مسؤولياتها اتجاه أسرتها واتجاه المجتمع لقد اهتم المشرع الجزائري بعطلة الأمومة واعتبرها حقا دستوريا لأنها عنصر من عناصر حماية الأسرة، بحيث كرس للمرأة العاملة البحارة هذا الحق القانون 11-90 السابق الذكر، وتشمل أداءات التأمين على الولادة أداءات عينية تتمثل في كفالة المصاريف المترتبة عن الحمل

والوضع وتبعاته ودفع تعويضات يومية للمرأة التي تضطر بسبب الولادة إلى الانقطاع عن العمل بسبب الولادة .

و منح لها المشرع الجزائري الحق في التعويض عن الأجر (أسماء، 2017)، كما أنها قد تواجه عقبات لاسيما فيما يتعلق الأمر بالرضاعة الطبيعية لمولودها، فالتشريع العملي الجزائري ترك هذه المسألة للاتفاقيات الجماعية والأنظمة الداخلية للمؤسسة التي تنتمي إليها مما دفع بنا للاستعانة بمعطيات الاستبيان التي قمنا بتوزيعها على العنصر الأنثوي الذي كان يميز بين فئتين فئة الأنثى ذات حالة عزباء وفئة الأنثى المتزوجة واللواتي كنّ قد حظينا بفرصة العمل على مستوى بواخر التجارة البحرية.

ومن خلال الاستبيان الموزع من طرفنا على فئة العنصر الأنثوي و بكلا حالتين الاجتماعية عزباء أم متزوجة، أجمعن على افتقار القانون البحري الجزائري على عدم سن أي ضمانات اجتماعية أو صحية خاصة بالمرأة البحارة على غرار الرجل البحار، فمثلها مثل الرجال بالرغم من المخاطر والصعوبات الكثيرة التي تواجهنها كأنتى.

كما ذكرن عدم مراعاة حالتين الصحيّة بما فيها فترة الحيض و الحمل والرضاعة يعملن مثل ساعات الرجل البحار وكما هو متفق عليه في اتفاقية العمل (الصمد، 2015). كما أنهن يمنعن من مزاوله نشاطهن في حالة ما كانت المرأة البحارة حامل، أما إذ كانت لها هي الرغبة في ذلك فهي من تتحمل مسؤولية أي خطر أو حادث يقع لها، وفي هذه الحالة ما عليها إلا المكوث في المنزل إلى غاية وضع حملها.

وللمزيد من المعلومات حول الأسئلة المطروحة على الجنس الأنثوي في القطاع البحري قمنا بتحليل هذا الأخير من أجل الحصول على المعلومات أكثر فيما يخص العراقيل التي تعرقل الأنثى في هذا القطاع.



رسم بياني لعدد البحارة على متن السفن التجارية الجزائرية المتخرجين من المدرسة الوطنية العليا البحرية

وعليه فإنّ الفئة العمرية بالنسبة للبحارة النساء على متن السفن التجارية الجزائرية تتراوح أعمارهم ما بين أقل من 30 سنة وأقل من 40 سنة حسب عينة الدراسة المقدرة بـ 20 بحارة من مجموع الإجمالي لعدد البحارة في فئة الإناث المقدّر بـ 132 بحارة ضابط سفينة تجارية، منهن ضابطات سطح و ضابطات في الهندسة الميكانيكية. و إنّ تقدير عينة الدراسة راجع إلى طبيعة وإمكانية التواجد الحضورى للبحارة و هذا راجع كذلك إلى طبيعة و سيرورة العمل المعترف به بحيث عينتنا هذي استقيناها من البحارة اللاتي كنّ في فترة تربص على مستوى المدرسة و عليه فإنّ 13 بحارة منهن أقل من 30 سنة و 7 منهم أقل من 40 سنة أي بنسبة 65% أقل من 30 سنة و 35% أقل من 40 سنة .



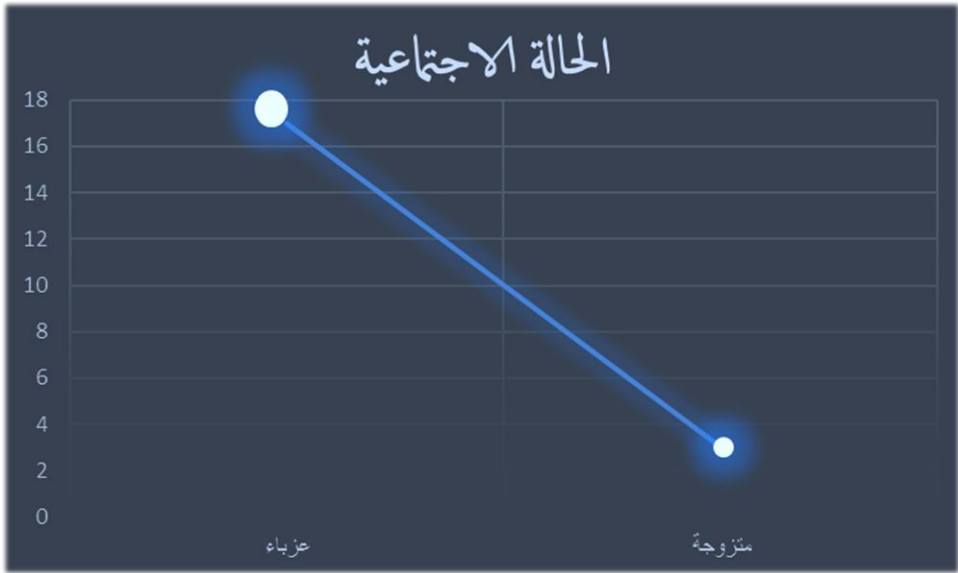
رسم بياني للفئة العمرية الغالبة بالسفن التجارية الجزائرية

الحالة الاجتماعية : حسب الاستبيان الموزع على عينة الدراسة فقد قدرت بـ 3 إناث متزوجات فقط مقارنة مع 17 فتاة في حالة عزوبة. وحسب التحليل الموضوعي للاستبيان فقد وجدنا إجابتين فيما يخص سؤال العوائق الفكرية تنصب في هذه النقطة و كانت الإجابتين كما يلي :

✓ الأولى قالت من العوائق الفكرية بالنسبة للمرأة البحارة و بصفتها عنصر أنثوي محض وليس على الوجه العموم هو تكوين عائلة.

✓ الثانية فكانت إجابة مباشرة بثلاث مفردات (زواج ، عائلة، أولاد).

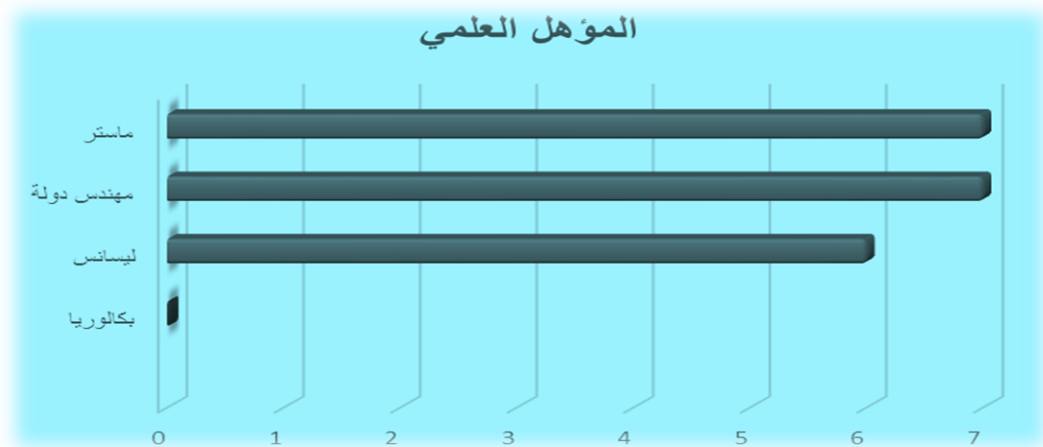
و عليه فإن هذا و إن دل إنما يدل على أنّ فكرة الزواج في مجتمع البحارة بالنسبة للفئة النسوية مشكلة اجتماعية، أمّا بالنسبة كفكرة فهي تحتاج دراسة اجتماعية.



رسم بياني للحالة الاجتماعية الغالبة بالسفن التجارية الجزائرية

أما بالنسبة للمؤهل العلمي فهو مؤهل علمي ذو درجة تتعدى البكالوريا و لا تقل على الليسانس في ميدان العلوم و التكنولوجيات بتخصصاته حيث كانت الاستنتاج من تحليل الاستبيان كالآتي :

المؤهل العلمي	بكالوريا	ليسانس	مهندس دولة	ماستر
	/	6 في ميدان العلوم والتكنولوجيا	7	7



رسم بياني توضيحي للمؤهل العلمي لبحارة السفن البحرية التجارية الجزائرية "ضباط البحرية من سطح و ماكينة

"

الخاتمة :

يُعد موضوع عمل المرأة إحدى القضايا التي كانت وما زالت محل جدل بين الخبراء المتخصصين ولعل من أبرز القضايا المثيرة للجدل، قضية مساواة المرأة بالرجل لا سيما عندما يكون العمل متماثل أو ذي قيمة متساوية نظرا لما ينطوي عليه عدم مساواة الجنسين عن العمل، وقد ضمن القانون الجزائري المساواة بين المرأة العاملة مع الرجل في الحقوق والواجبات الناشئة عن العمل مع التأكيد على إقرار تكافؤ الفرص والمساواة وإن كانت غير مطبقة في الواقع، فعلى الغرار الكثير من الدول نجد أنّ المشرع الجزائري في تشريعه للقانون البحري لم يميز بين العنصر الذكوري والأنثوي بل جمعهما تحت اسم واحد وهو العمال البحارة.

أمّا فيما يخص العنصر الأنثوي فتتناول جانب للمرأة البحارة فيما يخص تأمين على الولادة وفقط، شأنها شأن الموظفة العمومية أو الاقتصادية، فالمشرع الجزائري رغم تكريس مبدأ المساواة في مختلف النصوص فالمرأة البحارة برغم من قساوة طبيعة عملها لا تزال تعاني تدهورا متزايدا و تمييزا صارخا ناتج أساسا عن تخلي المشرع عن تنظيم المسائل التفصيلية في الضمانات القانونية والحماية الاجتماعية لهذه الفئة الأنثوية ، والتي كان يضطلع بها و تركها في إطار التفاوض الجماعي الأمر الذي أدى إلى إهمال الكثير من الضمانات والآليات الميدانية التي تؤمن الحماية الاجتماعية للمرأة البحارة في حياتها المهنية، وبالتالي ضرورة تدخل المشرع وهذا عن طريق مراسيم لتنظيم هذه المسألة.

Bibliography

- ، ع. م. (2010). الضمان الاجتماعي للبحارة في ضوء اتفاقية العمل البحري 2006 ، محاضر بكلية النقل البحري بأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، ماجستير في عمليات الأسطول والسلامة البحرية.
- ، 1990. 1. 9. (أفريل). (القانون 11-90 المؤرخ في 11 أفريل 1990 والمتضمن علاقات العمل . ج. ر. ج. ج. العدد 17 صادر في.
- المنظمة البحرية الدولية . "بيئة عمل خالية من العوائق للمرأة في القطاع البحري . (2019). ق. 1، A1147(31) arabwima. (2022, 11 11). arabwima. Retrieved from arabwima: <http://www.arabwima.org>
- dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.
- ITF. (2016). *An ITF Guide for Seafarers to the ILO Maritime Labour Convention, 2006*. LONDON, UK: A Seafarers' Bill of Right.
- wistainternational. (2022, 11 11). wistainternational. Retrieved from wistainternational: <http://www.wistainternational.com>
- أسماء، ح. (2017, 06 30). دفع أجور البحارة .مجلة قانون النقل والنشاطات المينائية. 31-46. pp ,
- الصغير، د. م. (2019, 12 31). خصوصية عقد الاستخدام البحري .مجلة قانون النقل والنشاطات المينائية , pp. 24-55.
- الصمد، ع. ع. (2015, 12 31). إتفاقية العمل البحري لسنة 2006 و أهميتها في تحسين ظروف العمل على متن سفن النقل البحري و موقف المشرع الجزائري منها .مجلة قانون النقل والنشاطات المينائية-109. pp , 131.
- دومبيا، ه. ك. (2012). إرشادات بشأن تنفيذ اتفاقية العمل البحري 2006 و الضمان الاجتماعي للبحارة . مكتب العمل الدولي ،جنيف.